

لا يقر على السهو الفلظ خلاف غير وهذا الوجه
 بينه ان يقطع به يجعل محل الخلاف في التفضيل
 الاذان الامانة في غير ذلك بعض الخفيفات
 عهد فرض الحنيفة لا ينقطع الا بصلوة في قول الران
 صلوة الحنيفة في حقه فرض عين في حق غير فرض
فصل الثاني فيما خص من الحرمات **عند الله**
 بغير الزكوة والصدقة عليه تحريم الزكوة على الله
 وبطلان الصدقة ايضا وعبد الملائكة والكنائس
 والمنذورات والليلقي في حجة على ذلك ان كان
 يحرم عليه ان يوقع عليه ان الوقت صدقة تقطع
 قال في الجوهر القولي ابو يونس فان صدقة السوط
 كانت حراما على الصبي وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان صدقة الاعيان كانت حراما على من العامة

والمأثور عن علي

المالكية
صحت

كالمسجد

كالمسجد ميا والابا انتهى وعلى قولي الاصح
 فرض جاتر بالاجماع حكاية ابن عبد البر يحرم كون
 عمالا في الزكوة في الاصح وعرف الندوة والتمل
 اليهم واكثر من احد من ولد اسمعيل ومحمد بن
 السندي لم يرضوا لقرضه واكثر ماله راحة كهيئة
 والاكثر تنكيا في احد الوجهين فيهما والاصح عدم
 كهيئة ما قال ابو سعيد في شرح المصطفى وكذا
 الصبي يحرم الكتاب والشعر قال الماوردي رحمه الله
 وكذا رواية القراء في الكتاب قال البغوي
 في التهذيب في كل كان يحسن الخط ولا يكتب
 الشعر ولا يقوله والاصح ان كان لا يجنبها ولا يكتب
 بيتا بين حيد الشعر ثم يراها في غير الامتداد اليها
 حتى يقابل ويجعل الله بينه وبين عدوه ولذلك

والمأثور عن علي

والمالك في الزكوة

والمالك في الزكوة

وهو الذي في الزكوة
صحة الصدقة على من
يظن ان يملكها
بالاعتبار ارضاه
كان من الخطا

ليست بها